20051211_0002a-Z

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر ٢٩/أ

بعد اكتشاف المقبرة الجماعية في عنجر، وتأكيد أبناء المنطقة عن وجود مقابر أخرى في المنطقة، وقبلها في حرم وزارة الدفاع الوطني، وقبلها في بلدة مراح الحباس في شرقي صيدا ثم في بلدة الغسانية في قضاء صيدا... يهم اللجنة تسجيل التالي:

- إن ما نقلته وسائل الإعلام حول عمليات نبش هذه المقبرة وعن ما تبقى من معالم نزلائها من عظام وأشلاء وبقايا ثياب، اقشعرت له أبدان معظم اللبنانيين، فما بالكم مما أحدثته من مشاعر لا يمكن وصفها لدى أهالي المخطوفين والمفقودين؟
- إن ذلك لا يمنعنا من التعبير عن ايجابية هذه الخطوة، لا سيما وأننا كنا وما زلنا من أول من طالب بحق المعرفة، بضرورة فتح كل ملفات الحرب من أجل مواجهتها وحلها، بدلا" من الاسترسال الرسمي في انتهاج سياسة التعامي والتجهيل والتنصل من المسؤوليات في مراهنة خاسرة سلفا" على النسيان وفقد الذاكرة.
- إننا نطالب السلطات الرسمية، في موضوع المقابر الجماعية، بعدم اللجوء إلى التمييز بين مقبرة وأخرى، وأن تنأى في هذا الموضوع الحساس جدا" عن أي استنسابية أو تجزئة أو توقيت، أو استعماله وتجييره لأهداف سياسية. وليبقى الموتى المفقودون خارج المهاترات والبازارات السياسية.
- إن دقة هذا الموضوع الذي يطال الضحايا المكدسون في حفر الموت القسري كما يطال أهاليهم الأحياء، ومسؤولية الدولة اللبنانية تستوجبان عدم التوقف دقيقة واحدة عن نبش جميع المقابر الجماعية المنتشرة على جميع الأراضي اللبنانية. ليس نحن من اكتشف أو تخيل أو حلم أو نمي إليه ذلك، فالسلطات اللبنانية كافة بما فيها أجهزتها العسكرية تملك خريطة الطريق لأعداد وأماكن وجود هذه المقابر، وما تقرير اللجنة الرسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين الذي نشرت نتائجه في ٢٧ تموز عام ٢٠٠٠ سوى أحد هذه المراجع الرسمية.
- إننا كنا وما زلنا نردد أنه لا يمكن طي صفحة الحرب دون فتح جميع ملفاتها. وان المصالحة الحقيقية لا تقوم على مصالحة قادة الأحزاب والميليشيات التي تقاتلت وارتكبت الفظائع بين بعضهم البعض، لا يمكن أن تقوم للمصالحة قائمة دون معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة، حتى نستطيع العبور إلى السلم الفعلي والناجز.
- آن الأوان اليوم وليس غدا"، أن تكف السلطات الرسمية عن التعامل المائع تجاه قضية المخطوفين والمفقودين، جميع المخطوفين والمفقودين دون استثناء أحد، وبغض النظر عن الجهات المسؤولة عن الخطف، أن تتراجع عن سياسة التهرب من تحمل مسؤولياتها الكاملة بالكشف عن مصير جميع هؤلاء لجهة إلقاء المسؤولية على سوريا وإسرائيل، وإسدال الستار على الجرائم التي ارتكبتها الجهات الداخلية. كأن الحرب لم تقع في لبنان، كأن أمراء الحرب لم يخطفوا ولم يقتلوا...
- إننا إذ ننوه ببعض ردود الفعل على اكتشاف المقبرة الجماعية في عنجر، لا سيما ما صرّح به الرئيس سليم الحص لجهة مطالبته بضرورة فتح ملفات الحرب في وجه المجرمين، "لأنه بغير ذلك لن يكتب للبنان تاريخ موحد، ولن تكون تاليا" مواطنة لبنانية

مكتملة العناصر، فالأوطان لا تبنى على غير الحقيقة"، معتبرا" أن قانون العفو العام الذي صدر عشية انتهاء الحرب في العام ١٩٩١، وتعديله الذي صدر في العام ٢٠٠٥ يمكن أن يحول دون ذلك.

لكننا نقول أن القانون المذكور، وان كان مجحفا" في أوله وفي آخره، وان عفا مجرمي الحرب عن الجرائم التي اقترفوها، فانه لم يعف عن الجريمة بحد ذاتها، والا كيف نمنع تكرار حدوثها؟ إضافة إلى أنه من ضمن الاستثناءات التي تضمنها هي عدم شموله للجرائم المستمرة والمتمادية.